

## الاستثناء، المنقطع في القرآن الكريم دراسة دلالية

أ.م.د. أطفاس إسماعيل أحمد الشامي\*  
altaf.alshami@gmail.com

ملخص:

تناول هذا البحث أسلوب الاستثناء المنقطع في القرآن من منظور دلالي، وغايته إبراز وظيفته الدلالية في النص القرآني، وإبراز سمات الصياغة اللغوية التي تميزها القرآن الكريم في تراكيبه وأساليبه. وقد تطرقت إلى هذا الأسلوب من جانبين: جانب نظري عرضت فيه عرضاً نحويًا ودلاليًا لمفهوم الاستثناء بصفة عامة، ولمفهوم الاستثناء المنقطع بصفة خاصة. ثم تطرقت لآراء البلاغيين في هذا الأسلوب، أما الجانب التطبيقي فعرضت الوظائف الدلالية لأساليب الاستثناء المنقطع التي وردت في القرآن، والتي توصلت إليها بعد التمعن في السياق والظروف المحيطة بالنص. وانتهى البحث إلى نتائج من أهمها: أن الاستثناء المنقطع من الأساليب البليغة المؤثرة التي تعمل على تمكين المعنى وتقريره في ذهن المتلقي، وله خصائص تميزه عن الاستثناء المتصل، ووظائف دلالية غير التي تقيدها النحاة والبلاغيون والمفسرون، فهذا الأسلوب لا ينحصر في وظيفة دلالية بعينها، فالوظائف الدلالية التي يؤديها متعددة، كما توصلت إلى أن الاستثناء المنقطع له أثر في فهم المعنى، وفي جذب المتلقي للتفاعل معه، وفهم دلالاته وأبعاده.

الكلمات المفتاحية: الاستثناء ؛ الاستثناء المنقطع ؛ الاستثناء المتصل ؛ الدلالة.

## Detached Exclusion in the Holy Quran: A semantic Study

Dr. Altaf Esmail Al-Shami\*

altaf.alshami@gmail.com

### Abstract:

This research deals with the method of detached exclusion in the Qur'an from a semantic perspective. Its purpose is to highlight the detached exclusion's semantic function in the Qur'an text, and the features of the linguistic formulation that the holly Qur'an has in its structures and methods which is distinguished with. This method is discussed from two aspects: a theoretical aspect in which the concept of exclusion in general, and the concept of detached exclusion in particular are presented in a grammatical and semantic style. The views of scholars of rhetoric in this method are highlighted, too. As for the practical aspect, the semantic functions of the detached exclusion methods mentioned in the Qur'an are explored. The research concluded that detached exclusion is one of the influential eloquent methods that work to empower and determine meaning in the mind of the recipient. It has characteristics and semantic functions that distinguish it from the linked exclusion, other than that restricted to grammarians, rhetoricians and interpreters.

**Keywords:** Exclusion, Detached Exclusion, Linked Exclusion, Semantics.

---

\*Associate professor at Taiz University Center for Languages & Translation-Arabic  
Department Republic of Yemen.

يعد القرآن الكريم النموذج الأعلى للغة المحبوكة المسبوكة المتفردة التي تدل دلالة واضحة على إعجازه؛ لذلك استحوذ على اهتمام كثير من الباحثين؛ كونه يعد مجالا خصبا لكثير من الدراسات اللغوية والبلاغية، ومهما تعددت الدراسات في لغة القرآن الكريم فإن البحث في لغته وأساليبه البلاغية لمعرفة دقائقها وأسرارها لا يزال متاحا أمام الباحثين.

وقد اتجه هذا البحث إلى دراسة أحد هذه الأساليب، ألا وهو الاستثناء المنقطع؛ وذلك لمعرفة دقائقه وأسارته، وإبراز وظيفته الدلالية في النص القرآني، ويتجلى السبب في اختيار الاستثناء المنقطع موضوعا للبحث في أن هذا الموضوع لم يأخذ حقه من التحليل والبحث واستقصاء دقائقه وأسارته.

ففي الدراسات البلاغية تطرق إليه البلاغيون من خلال شواهد في باب تأكيد المدح بما يشبه الذم وعكسه، على الرغم من تضمنه دلالات تتجاوز هذا الباب إلى آفاق أرحب. وحرص النحاة والمفسرون على تمييزه عن الاستثناء المتصل دون التطرق إلى دلالاته إلا فيما ندر عند بعضهم، كما سنشير إليه في موضعه.

واللافت للانتباه أن شواهد البلاغيين في هذا الأسلوب غلبت عليها الأبيات الشعرية، ولم نجد لديهم إلا بضع آيات قرآنية، وعلى الرغم من شيوع هذا الأسلوب في القرآن فإن بعضهم حكم بعزة وجوده فيه، وذكر شاهدا واحدا فقط.

وتتجلى أهمية هذا البحث في كونه يكشف عن دلالات جديدة لهذا الأسلوب، ويؤكد عدم حصره في دلالات معينة، كما يؤكد عدم التعسف في رد الاستثناء المنقطع إلى المتصل بل الاعتراف بكونه أسلوبا قائما بذاته، له دلالات متعددة.

وقد اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة تراكيب الاستثناء المنقطع، وغايتها من ذلك استخلاص وظائفها الدلالية بالنظر إلى السياق الذي وردت فيه، فهو الذي يمد التراكيب بالفائدة الجمالية، وبالقرائن الدلالية، ويعين على الاهتداء إلى المقاصد التي ينطوي عليها التعبير القرآني.

ويهدف هذا البحث إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما المقصود بالاستثناء المنقطع؟ ولم سُي بهذا الاسم؟ وما دلالة انقطاعه؟
2. هل للاستثناء المنقطع دلالات غير التي ذكرها النحاة والبلاغيون والمفسرون؟
3. ما مدى اهتمام النحاة والبلاغيين بهذا الأسلوب؟ ولم اقتصروا على ذكر شواهد قرآنية بعينها على الرغم من أن القرآن الكريم زاخر بهذا الأسلوب؟
4. لِمَ أوّل النحاة (إلا) في الاستثناء المنقطع بمعنى (لكن)؟ وهل بالضرورة رد الاستثناء المنقطع إلى المتصل؟

ومما تجدر الإشارة إليه أن مواضع الاستثناء المنقطع في القرآن كثيرة، وقد تجاوزت الباحثة المواضع التي وقع فيها خلاف بالاتصال أو بالانقطاع، وحصرت مادة البحث في المواضع التي يظهر الانقطاع فيها جليا واضحا أو راجحا، واجتهدت في إبراز وظائف دلالية جديدة لهذا الأسلوب، بعد التمعن في السياق والظروف المحيطة بالنص الذي وردت فيه، مستأنسة بتعليقات المفسرين على هذا الأسلوب، في حين حصرتها البلاغيون في تأكيد المدح بما يشبه الذم، وحصرتها بعض المفسرين في تأكيد المعنى بما يشبه ضده مع الإشارة إلى دلالات أخرى في مواضع قليلة.

## المبحث الأول: الاستثناء بين النحاة والبلاغيين

### 1. تعريف الاستثناء

الاستثناء في اللغة مأخوذ من الشيء: "ثبتت الشيء ثنيا أي عطفته، وثنيته أيضا صرفته عن حاجته"<sup>(1)</sup>. فالاستثناء استفعال من ثبتت الشيء أثنيه ثنيا، من باب رمى، إذا عطفته ورددته، وثنيته عن مراده إذا صرفته عنه، وعلى هذا فالاستثناء صرف العامل عن تناول المستثنى، ويكون حقيقة في المتصل<sup>(2)</sup>، فهو بمعنى الصرف؛ لأنه مصروف عن حكم المستثنى منه<sup>(3)</sup>، وحقيقته اصطلاحا: صرف اللفظ عن عمومته بإخراج المستثنى من أن يتناوله الأول<sup>(4)</sup>.

وقد عرفه ابن مالك بقوله: "هو المخرج تحقيقا أو تقديرا من مذكور أو متروك بإلا أو ما في معناها بشرط الفائدة"<sup>(5)</sup>، فقوله: المخرج هو الجنس الأقرب؛ لأن المستثنى مخرج عما تقدم من مذكور أو مقدر، ومعنى إخراجه أن ذكره بعد (إلا) مبين أنه لم يرد دخوله فيما تقدم، فبين ذلك للسامع بتلك القرينة، لا أنه كان مرادا للمتكلم ثم أخرجه<sup>(6)</sup>.

### 2. الاستثناء بين الاتصال والانقطاع

وميّز النحاة بين الاستثناء المتصل والمنقطع فرأوا أن الاستثناء المتصل هو ما كان فيه المستثنى من جنس المستثنى منه نحو: جاء القوم إلا زيدا، فإن كان من غير جنسه فهو منقطع نحو: جاء القوم إلا حمارا<sup>(7)</sup>.

ولا أعلم سببا لإيراد هذا المثال في الاستثناء المنقطع مع وجود القرآن الكريم الذي يزخر بهذا النوع من الاستثناء، فهذا المثال يظهر عليه التكلف والتمحل والتساهل الذي لا يتفق مع أساليب البيان العربي. ولم أجد اعتراضا على استعمال هذا النوع من الأمثلة إلا عند ابن هشام، إذ يقول: "ويشترط في المنقطع أن يناسب المستثنى منه، فلا يجوز: قام القوم إلا ثعبانا، وألا يتقدم نص في خروجه"<sup>(8)</sup>.

وإذا كان بعض النحاة قد اعتمد الجنس فارقا بين الاستثناء المتصل والمنقطع فإن ابن مالك يرى أن ذكر البعضية أولى من ذكر الجنسية؛ وذلك لأن المستثنى قد يكون بعض ما هو من جنسه، وهو منقطع غير متصل، كقولك: قام بنوك إلا ابن زيد، فتبين ما في ذكر البعضية من المزية على ذكر الجنسية<sup>(9)</sup>. فالاستثناء المتصل عنده ما كان المستثنى فيه بعضا من المستثنى منه، والمنقطع لا يكون فيه المستثنى بعضا من المستثنى منه.

ويرى القرافي أن هذين الضابطين لكل من الاستثناء المتصل والمنقطع باطلان؛ وذلك لورود أساليب استثناء في القرآن الكريم، المستثنى فيها من جنس المستثنى منه، وتعد من الاستثناء المنقطع، وذلك نحو قوله تعالى: {لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى} [الدخان: 56] فالاستثناء في الآية منقطع مع أن المستثنى من جنس المستثنى منه، فهو منقطع بسبب الحكم بغير النقيض؛ لأن نقيضه ذاقوه فيها، وليس كذلك، ومن ثم فإنه يرى أن الاستثناء المتصل ما حكم على جنس ما حكمت به أولا بنقيض ما حكمت به أولا<sup>(10)</sup>.

ومعنى قوله هذا أن المتصل يتضمن حكيمين: حكم على الجنس (المستثنى منه) وحكم بالنقيض على (المستثنى)، "ولابد من هذين القيدتين، فمتى انخرم أحد هذين القيدتين كان منقطعا. (...) فإذا قلنا قام القوم إلا فرسا، فالحكم وإن وقع بالنقيض على الفرس الذي هو عدم القيام، لكن الفرس ليس من جنس القوم، وإذا قلت قام القوم إلا زيد مسافرا كان منقطعا أيضا؛ لأنك حكمت على زيد الذي هو من الجنس بغير النقيض الذي هو عدم القيام بل بحكم آخر هو السفر، فحصل الانقطاع"<sup>(11)</sup>.

فلا بد في الاستثناء المتصل أن يكون الحكم على المستثنى بنقيض الحكم على المستثنى منه، ومعلوم أن نقيض الإثبات النفي، والعكس، ومن هنا كان الاستثناء من النفي إثباتا، ومن الإثبات نفيًا، فإن كان الحكم على المستثنى ليس بنقيض الحكم على المستثنى منه فهو منقطع لفقد

المخالفة في الحكم لما قبله، ولو كان المستثنى من جنس المستثنى منه، ففي قوله تعالى: {لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى} [الدخان: 56] وقوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ} [النساء: 29] ورد الاستثناء منقطعاً في الآيتين؛ لأنه لم يحكم على المستثنى بنقيض الحكم على المستثنى منه، فنقيض لا يذوقون فيها الموت، هو يذوقون فيها الموت، وهذا النقيض الذي هو ذوق الموت في الآخرة لم يحكم به على المستثنى بل حكم بالذوق في الدنيا.

ونقيض لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل هو كلوها بالباطل، ولم يحكم به في المستثنى. فتحصل أن انقطاع الاستثناء قسماً<sup>(12)</sup>:

أحدهما: الحكم على غير جنس المستثنى منه بالنقيض نحو: رأيت أخويك إلا ثوباً.

ثانيهما: الحكم على الجنس بغير النقيض نحو: رأيت أخويك إلا زيداً لم يسافر.

فالأول: يكون المستثنى مفرداً، ومن أمثله في القرآن الكريم قوله تعالى: {مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ} [النساء: 157].

والثاني: يكون المستثنى جملة، فيأتي الانقطاع في هذا الاستثناء من وجه آخر "وهو أن ما بعد (إلا) جملة مستقلة بنفسها، فهي منقطعة مما قبلها انقطاع الجمل بعضها عن بعض، فسمي منقطعاً لهذا الاعتبار"<sup>(13)</sup>، وجعل ابن خروف من هذا القبيل قوله تعالى: {لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ (22) إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ (23) فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ الْعَذَابَ الْأَكْبَرَ (24) [الغاشية]<sup>(14)</sup>.

وقد وردت في القرآن الكريم شواهد كثيرة للاستثناء بنوعيه المتصل والمنقطع، واختلف النحاة والمفسرون في عد كثير من هذه الشواهد من الاستثناء المتصل أو المنقطع، وقد تطرق إلى ذلك عضيمة بقوله: "الاستثناء التام المحتمل للاتصال والانقطاع في القرآن الكريم أكثر من الاستثناء المتعين للاتصال، كما هو أكثر من الاستثناء المتعين للانقطاع"<sup>(15)</sup>.

وهذا الخلاف والتباين في الآراء عند النحاة والمفسرين ناجم عن إعجاز القرآن الكريم في تراكيبه ومفرداته لغة وأسلوباً؛ وهو ما نتج عنه ثراء في الآراء ووجهات النظر. كما أنه ناجم عن قول بعض النحاة إن الاستثناء المنقطع لا بد أن يكون الكلام الذي قبل (إلا) قد دل على ما يستثنى منه، فيشترطون تقدير دخول المستثنى في المستثنى منه، ونجد ذلك عند ابن السراج في قوله: "واعلم أن (إلا) في كل موضع على معناها في الاستثناء، وأنها لا بد أن تخرج بعضاً من كل، فإن كان الاستثناء منقطعاً، فلا بد أن يكون الكلام الذي قبل إلا قد دل على ما يستثنى منه، فتفقد هذا فإنه يدق" (16)، وقول ابن السراج هذا يجعل الاستثناء المنقطع محمولاً على التأويل، وهو ما يدل عليه قول القرافي: "(إلا) لا تنفك أبداً عن الإخراج المحقق أو المتوهم كيف كانت في المفرغ أو المشغول أو المتصل أو المنقطع" (17).

وأوافقهما الرأي في أن (إلا) في الاستثناء المنقطع تبقى دلالتها على الإخراج، لكني أخالفهما في جعل الاستثناء المنقطع محمولاً على التأويل بالمتصل؛ لأن فتح باب تأويل المنقطع بالمتصل، سيجعل الاستثناء كله متصلاً، ولن نجد أمامنا استثناء منقطعاً، وهذا إجحاف بحق اللغة العربية وأساليبها، بل ينبغي التوجه إلى البحث عن الدلالة المقصودة من هذا الأسلوب، ومما لاشك فيه أن الانقطاع واقع على اللفظ والجمل، أما المعنى فإننا نجد اتصالاً فيه؛ لذا سنسلط الضوء على مواطن الاستثناء المتعين للانقطاع في القرآن الكريم؛ للكشف عن دلالات هذا الأسلوب وبلاغته.

### 3. تقدير (لكن) في الاستثناء المنقطع

يرى البصريون أن (إلا) في الاستثناء المنقطع بمعنى (لكن) العاطفة، في حين يرى الكوفيون أن (إلا) في الاستثناء المنقطع بمعنى (سوى) (18).



ورأي البصريين يوافق قول سيبويه، إذ يرى أن الاستثناء المنقطع يصح فيه وضع (لكن) موضع (إلا) يقول: "هذا باب ما لا يكون إلا على معنى (لكن)، فمن ذلك قوله تعالى: { لا عاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ } أي ولكن من رحم" (19).

ويرى القرافي أن قول البصريين إن (إلا) بمعنى (لكن) لبيان المعنى لا الإعراب، وليس الاسم منصوبا بلكن كما توهمه بعضهم، لأن (لكن) (لكن) الخفيفة لا تعمل، بل نصب عن تمام الجملة كالتمييز في عشرين درهما (20).

ويرى بعض النحاة أن تأويل البصريين أولى؛ لأن المستثنى المنقطع يلزم مخالفته لما قبلها نفيا وإثباتا، كما في (لكن)، أما في سوى فلا يلزم ذلك؛ لأنك تقول: لي عليك ديناران سوى الدينار الفلاني، وأيضا معنى (لكن) الاستدراك، و(إلا) في المنقطع كذلك (21). والمراد بالاستدراك: رفع توهم المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها مع أنه ليس بداخل فيه، وهذا هو معنى الاستثناء المنقطع بعينه (22).

ومما سبق يتضح لنا أن سبب تأويل (إلا) بمعنى (لكن) وجود تشابه بينهما، فلكن توجب للثاني ما تنفيه عن الأول، وكذلك (إلا) في الاستثناء المنفي، وهذا التقدير أيضا يجعل ما بعد (إلا) في حكم جملة منفصلة عن الأولى " فقولك: ما في الدار أحد إلا حمار، في تقدير لكن فيها حمار، على أنه استدراك مخالف ما بعد (لكن) فيه ما قبلها، غير أنهم اتسعوا فأجروا (إلا) مجرى (لكن)، ولما كانت (إلا) لا يقع بعدها إلا المفرد بخلاف (لكن) فإنه لا يقع بعدها إلا كلام تام، لقبوه بالاستثناء تشبيها بها إذا كانت استثناء حقيقة وتفريقا بينها وبين لكن" (23).

ولم يكتفِ بعض المفسرين والنحاة بتأويل (إلا) بمعنى (لكن أو سوى)؛ إذ توسعوا في معانيها في الاستثناء المنقطع وقالوا إنها تأتي عاطفة بمعنى الواو نحو قوله تعالى: "لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا"، ومعناه: ولا الذين ظلموا (24)، وهذا القول أبطله بعض النحويين،

وخطأه الفراء في معاني القرآن، حيث قال: "فهذا صواب في التفسير، خطأ في العربية، إنما تكون إلا بمنزلة الواو إذا عطفتها على استثناء قبلها، فهنالك تصير بمنزلة الواو، كقولك: لي على فلان ألف إلا عشرة إلا مائة..."<sup>(25)</sup>.

وفي الآية "إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ" [النمل: 11-10] يقول ابن القيم: "وأما قول بعض الناس إن (إلا) بمعنى الواو، والمعنى: ولا من ظلم، فخطب منه، فإن هذا يرفع الأمان عن اللغة، ويوقع في اللبس في الخطاب، والواو وإلا متنافيتان، فإحداهما تثبت للأولى نظير حكم الأولى، والأخرى تنفي عن الثانية ذلك، فدعوى تعاقبهما في اللغة باطلة لغة وعرفاً"<sup>(26)</sup>.

والقاعدة أن الحروف لاينوب بعضها عن بعض خوفاً من اللبس، وذهاب المعنى الذي قصد بالحرف، ولو قدر تعاقب الحروف، ونيابة بعضها عن بعض، فإنما يكون ذلك إذا كان المعنى مكشوفاً، واللبس مأموناً، فيكون من باب التفنن في الخطاب والتوسع فيه، فأما أن يدعى ذلك من غير قرينة في اللفظ فلا يصح"<sup>(27)</sup>.

وإذا كان النحاة قد أجمعوا على ورود (إلا) بمعنى (لكن) في الاستثناء المنقطع، ولجأوا إلى هذا التأويل للتنبيه على أن هذا النوع من الاستثناء ليس متصلًا، وأن الأسلوب لم يخرج بعضها من كل، وأن الثاني ليس من الأول، فإننا نجد اعتراضاً على هذا التقدير؛ لأن هذا التأويل لا يختص بالاستثناء المنقطع فحسب، بل يمكن أن ينطبق على الاستثناء المتصل أيضاً، فنقول في جاء القوم إلا زيدا: ولكن زيد لم يجيء"<sup>(28)</sup>.

ومن الجدير بالذكر أن تأويل (إلا) بمعنى (لكن) في الاستثناء المنقطع نابع من عدم دخول المستثنى في جنس المستثنى منه، ومن كون (إلا) الاستثنائية لا يقع بعدها إلا المفرد بخلاف (لكن)، فاتسعوا فأجروا (إلا) مجرى (لكن)، وترى الباحثة أن الأولى أن يتسع الأمر في استعمال (إلا) الاستثنائية بدون تأويلها بـ (لكن)، فإذا وقع بعدها مفرد هو بعض من المستثنى منه،

فالاستثناء متصل، وإن وقع بعدها مفرد ليس بعضا من المستثنى منه، أو جملة مستأنفة، فالاستثناء منقطع.

وتبقى (إلا) أداة استثناء دون تأويلها بـ (لكن)؛ لأن الغرض من استعمالها بقاء معنى الإخراج، وبقاؤها حاملة لهذا المعنى أولى من تقديرها بلكن، والعدول إلى معنى الاستدراك.

فدراسة الأساليب على صورتها السطحية الظاهرة، والكشف عن دلالاتها وأسرارها البلاغية وخصائصها التي تتسم بها دون اللجوء إلى التقدير والتأويل يكشف لنا قوة الأسلوب في اللفظ المستعمل، في حين أن التقدير والتأويل قد يخفي جمال الأسلوب الحقيقي.

#### 4. دلالة الانقطاع في الاستثناء

يحمل الاستثناء دلالة تخصيص صفة عامة بذكر ما يدل على تخصيص عمومها وشمولها بواسطة أداة من أدوات الاستثناء، ومن ثم فإن الاستثناء من الجنس هو الاستثناء الحقيقي؛ لأنه يفيد التخصيص بعد التعميم، ويزيل ما يُظن من عموم الحكم<sup>(29)</sup>. وضابط الاستثناء المتصل هذا أن تحكم بعد (إلا) بنقيض ما حكمت به سابقا، وأما الاستثناء من غير الجنس فهو استثناء لا معنى له إلا الاستدراك، فهو لا يفيد تخصيصا؛ لأن الشيء إنما يخصص جنسه، فإذا قلت جاء المسافرون إلا أمتعتهم، فلفظ المسافرين لا يتناول الأمتعة، ولا يدل عليها، وما لا يتناوله اللفظ فلا يحتاج إلى ما يخرج منه، لكن إنما استثنيت هنا استدراكا؛ كي لا يتوهم أن أمتعتهم جاءت معهم أيضا كعادة المسافرين<sup>(30)</sup>.

وقول النحاة إن الاستثناء المنقطع لا معنى له إلا الاستدراك فيه نظر، فالتأمل في بلاغة هذا الاستثناء يجد أن المرسل يقصد من استعماله إيصال دلالات متعددة إلى المتلقي، وهذا ما توصلت إليه الباحثة من خلال استقصاء أساليب الاستثناء المنقطع في القرآن، فهذا الأسلوب لابد أن يفيد معنى زائدا يعد من محاسن الكلام وبلاغته.

وتسمية الاستثناء المنقطع بهذا الاسم ترجع إلى انقطاع المستثنى عن المستثنى منه لفظاً فقط، أو لفظاً ومعنى، وليس معناه انقطاع ما بعد (إلا) عما قبلها انقطاعاً تاماً. يقول الطبري: "ويخرج بـ (إلا) ما بعدها عن معنى ما قبلها، ومن صفته، وإن كان كل واحد منهما من غير شكل الآخر ومن غير نوعه، ويسمى ذلك بعض أهل العربية استثناء منقطعاً؛ لانقطاع الكلام الذي يأتي بعد (إلا) عن معنى ما قبلها، وإنما يكون ذلك كذلك في كل موضع حسن أن يوضع فيه مكان (إلا) (لكن)، فيعلم حينئذ انقطاع معنى الثاني عن معنى الأول"<sup>(31)</sup>.

وليس معنى انقطاعه أنه لا صلة له بالمستثنى منه، ولا علاقة تربطهما ارتباطاً معنوياً، فهذا خطأ بالغ لا يكون في أساليب الاستثناء مطلقاً، وإنما معناه انقطاع صلة البعضية بينهما، بألا يكون المستثنى جزءاً حقيقياً من المستثنى منه، ولا فرداً من أفرادها. ومع انقطاع هذه الصلة على الوجه السالف لا بد أن يكون هناك نوع اتصال معنوي يربط بينهما، ولهذا تؤدي أداة الاستثناء فيه معنى الحرف (لكن) ساكن النون أو مشددها، الذي يفيد الابتداء والاستدراك معاً، وبالرغم من إفادته الابتداء والاستدراك معاً، فإنه لا يقطع الصلة المعنوية بين ما بعده وما قبله<sup>(32)</sup>.

ويؤكد مصطفى الغلاييني هذا الارتباط بين المستثنى والمستثنى منه بقوله: اعلم أنه لا يكون الاستثناء منقطعاً إلا إذا كان للمستثنى علاقة بالمستثنى منه، فيتوهم بذكر المستثنى منه دخول المستثنى معه في الحكم، فتقول: رجع المسافرون إلا أثقالهم؛ لأن الإخبار برجوعهم يتوهم فيه رجوع أثقالهم أو دوابهم معهم. وقد تكون العلاقة بينهما، لكنه لا يتوهم دخول المستثنى في حكم المستثنى منه، وإنما يذكر لتمكين المعنى في نفس السامع والتهويل به، كأن تقول: لا يخطب في الحرب خطيب إلا ألسن النيران، وقد صح الاستثناء مع عدم التوهم؛ لمكان المناسبة بين صوت النار وصوت الخطيب المتأجج حماسة، وللهويل بشدة الحال. وقد يأتي الاستثناء المنقطع لمناسبة التضاد ولتمثيل هول الموقف مثل: سلكت فلاة ليس فيها أنيس إلا الذئاب<sup>(33)</sup>.

وإذا تأملنا في حديث النحاة عن الاستثناء المنقطع لوجدنا أنهم حصروا دلالاته في الاستدراك لدفع التوهم عن المخاطب، أما البلاغيون والمفسرون فرأوا أن هذا الأسلوب يفيد دلالة تأكيد المدح بما يشبه الذم أو تأكيد المعنى بما يشبه ضده، كما سنجدّه عند ابن عاشور.

### 3. بلاغة الاستثناء المنقطع

تناول البلاغيون الاستثناء المنقطع في علم البديع في باب تأكيد المدح بما يشبه الذم، وكان ابن المعتز أول من ذكر هذا الباب بهذا المسمى، واختار له شاهدين هما:

قول النابغة الذبياني:

ولا عيب فمهم غير أن سيوفهم      بهن فلول من قراع الكتائب

وقول النابغة الجعدي:

فتى كملت أخلاقه غير أنه      جواد فما يبقي من المال باقيا<sup>(34)</sup>

وتناول ابن رشيق هذه الأبيات أيضا في باب الاستثناء، ولم يتطرق إلى تسمية ابن المعتز، وأشار إلى أن هذا الأسلوب أؤكد في المدح<sup>(35)</sup>. وأورد العلوي أسلوب تأكيد المدح بما يشبه الذم تحت عنوان التوجيه، ومثّل له ببيت النابغة الذبياني أيضا، ويرى أن غرضه المبالغة<sup>(36)</sup>.

أما القزويني فيرى أن تأكيد المدح بما يشبه الذم ضربان<sup>(37)</sup>:

الضرب الأول: وهو أفضلهما، أن يستثنى من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح بتقدير دخولها فيه، مثل قول النابغة الذبياني:

ولاعيب فمهم غير أن سيوفهم      بهن فلول من قراع الكتائب

أي إن كان فلول السيف من قراع الكتائب من قبل العيب، فأثبت شيئاً من العيب على تقدير أن فلول السيف منه، وذلك محال، فهو في المعنى تعليق بالمحال، والتأكيد فيه من وجهين:  
الأول: أنه كدعوى الشيء بينة.

الثاني: أن الأصل في الاستثناء أن يكون متصلاً، فإذا نطق المتكلم بإلا ونحوها توهم السامع قبل أن ينطق بما بعدها أنه مخرج مما قبلها، فيكون شيء من صفة الذم ثابتاً، وهذا ذم، فإذا أتت بعدها صفة مدح تأكد المدح، لكونه مدح على مدح، وفي ذلك نوع من الخلابة.  
والضرب الثاني: أن يثبت للشيء صفة مدح، ويعقب بأداة استثناء تليها صفة مدح أخرى كقول النبي(ص): أنا أفصح العرب، بيد أنني من قريش. وأصل الاستثناء في هذا الضرب أن يكون منقطعاً، لكنه باق على حاله لم يقدر متصلاً، فلا يفيد التأكيد إلا من الوجه الثاني من الوجهين المذكورين، ولهذا قلنا الأول أفضل.

وتناول القزويني بعض شواهد تأكيد المدح بما يشبه الذم في القرآن الكريم، فرأى أن قوله تعالى: { لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْتِيهَا (25) إِلَّا قِيلاً سَلَامًا سَلَامًا (26) } [الواقعة] يحتمل الوجهين، وأما قوله تعالى: { لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلَّا سَلَامًا وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا } [مريم] : [62] فيحتملها معاً، ويحتمل وجهها ثالثاً: وهو أن يكون الاستثناء متصلاً؛ لأن معنى السلام هو الدعاء بالسلامة، وأهل الجنة عن الدعاء بالسلامة أغنياء، فكان ظاهره من قبيل اللغو وفضول الكلام<sup>(38)</sup>.

كما يرى القزويني أن هناك ضرباً ثالثاً، وهو أن يأتي الاستثناء مفرغاً كما في قوله تعالى: {وَمَا تَنْقِمُ مِنَّا إِلَّا أَنْ آمَنَّا بِآيَاتِ رَبِّنَا لَمَّا جَاءَتْنَا} [الأعراف: 126] أي وماتعيب إلا أصل المناقب والمفاخر كلها، وهو الإيمان بالله تعالى، ونحوه قوله تعالى: {قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ هَلْ تَنْقِمُونَ مِنَّا إِلَّا أَنْ آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا..} [المائدة: 59]<sup>(39)</sup>.

أما ابن أبي الأصعب فقد استشهد لتأكيد المدح بما يشبه الذم بأربعة شواهد شعرية<sup>(40)</sup>، وحكم بعزة وقوعه في القرآن بقوله: "وهو غاية العزة في القرآن، ولم أجد منه إلا آية واحدة وهي قوله تعالى: {قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ هَلْ تَنْقِمُونَ مِنَّا إِلَّا أَنْ آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلُ وَأَنْ أَكْثَرُكُمْ فَاسِقُونَ} [ المائدة: 59 ]<sup>(41)</sup> فإن الاستثناء بعد الاستفهام الخارج مخرج التوبيخ على ما عابوا به المؤمنين من الإيمان يوهم أن ما يأتي بعده مما يوجب أن ينقم على فاعله مما يذم به، فلما أتى بعد الاستثناء ما يوجب مدح فاعله كان الكلام متضمناً تأكيد المدح بما يشبه الذم<sup>(42)</sup>!

وقد علق السيوطي على حكم ابن أبي الأصعب بندرة شواهد أسلوب تأكيد المدح بما يشبه الذم في القرآن الكريم بقوله: "ونظير ذلك قوله تعالى: {وَمَا نَقَمُوا إِلَّا أَنْ أَغْنَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ فَضْلِهِ} [ التوبة: 74 ] وقوله تعالى: {الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ} [ الحج: 40 ] فإن ظاهر الاستثناء أن ما بعده حق يقتضي الإخراج، فلما كان صفة مدح يقتضي الإكرام لا الإخراج كان تأكيداً للمدح بما يشبه الذم<sup>(43)</sup>. وجعل منه التنوخي قوله تعالى: {لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْتِيَمًا (25) إِلَّا قِيلاً سَلَامًا سَلَامًا (26)} [ الواقعة ] فقد استثنى سلاماً الذي هو ضد اللغو والتأيم، فكان ذلك مؤكداً لانتفاء اللغو والتأيم<sup>(44)</sup>.

ومما سبق نجد أن البلاغيين لم يولوا باب الاستثناء المنقطع اهتماماً كافياً، ولم يتطرقوا إلى كثير من شواهد في القرآن الكريم، ولم يستقصوا دلالاته، إذ أجمعوا على أن دلالة هذا الأسلوب تتجلى في التأكيد فقط، ولعل السبب في أن البلاغيين لم يولوا الاستثناء المنقطع في القرآن اهتماماً كافياً أنهم ساروا على نهج من سبقوهم، فعبد القاهر الجرجاني لم يتناول الاستثناء المنقطع في تطبيق نظرية النظم على الأساليب العربية، ويبدو أن البلاغيين من بعده ساروا على نهجه.

كما يتبدى لي سبب آخر، وهو أن مواضع الاستثناء المنقطع في القرآن الكريم جرى حولها خلاف في كونها من الاستثناء المتصل أو المنقطع، ولجأ بعض النحاة إلى تكلف التقدير والتأويل، فانشغل النحاة والمفسرون ببيان ذلك، وانصرفوا عن البحث في دلالاته.

كما أن دلالة دفع التوهم التي أشار إليها النحاة، ودلالة تأكيد المدح بما يشبه الذم التي تطرق إليها البلاغيون في شواهدهم النادرة جعلت الكثيرين لا يلتفتون إلى السياق الذي ورد فيه التركيب لاكتشاف دلالات أخرى، وإذا كان البلاغيون وبعض المفسرين قد حصروا دلالة الاستثناء المنقطع في تأكيد المدح بما يشبه الذم والعكس، فإن ابن عاشور أثر استعمال دلالة تأكيد المعنى بما يشبه ضده، كي تشمل شواهد كثيرة تفتقر إلى معنى المدح والذم، يقول في معرض الحديث عن هذا التأكيد: "ونكتته أن المتكلم يظهر كأنه يبحث عن شيء ينقض حكمه الخبري، فيذكر شيئاً هو من مؤكدات الحكم؛ للإشارة إلى أنه استقصى فلم يجد ما ينقضه"<sup>(45)</sup>.

فإذا تأملنا في حديث النحاة عن الاستثناء المنقطع وجدنا إشارة إلى بلاغته في قولهم إن فائدة الاستدراك بالإلتجلى في دفع التوهم عن المخاطب، ومن خلال شواهد البلاغيين نجد أن بلاغة الاستثناء المنقطع تتجلى في تأكيد المدح بما يشبه الذم، واختار بعض المفسرين دلالة تأكيد المعنى بما يشبه الضد، كي تكون عامة، ولا تقتيد بالمدح والذم فقط، وذكر العكبري فوائد للاستثناء المنقطع دون ربطها بشواهد قرآنية أو شعرية، ونجد ذلك في قوله: "وفائدة الاستثناء من غير الجنس ثلاثة أشياء: الإعلام بعموم الأول، وأن الثاني من آثار الأول، وإثبات ما كان يحتمل نفيه"<sup>(46)</sup>. وهذه الدلالة الأخيرة هي دلالة تأكيد المعنى بما يشبه ضده التي أشار إليها بعض المفسرين.

وترى الباحثة أن دلالات الاستثناء المنقطع لا تنحصر فيما ذكره النحاة والبلاغيون، فعند التأمل في الاستثناء المنقطع في الآيات السابقة نجد ثراء دلاليًا، ونكتشف دلالات جديدة لهذا الأسلوب بمعونة السياق والقرائن، ستتجلى من خلال المبحث الآتي.



## المبحث الثاني: الوظائف الدلالية للاستثناء المنقطع

يرتبط الاستثناء المنقطع بمفهوم الانزياح في الدراسات الأسلوبية، فكل خروج عن المؤلف والمتوقع يعد انزياحاً، ومفهوم الانزياح في هذه الدراسات ارتبط بوظيفة المفاجأة؛ ولذلك عرّف ريفاتير الأسلوبية بأنها "انزياح عن النمط التعبيري المتواضع عليه"<sup>(47)</sup>، ومن ثم يكون للمتلقى دور في تحديد الانزياحات ودلالاتها.

وترتكز بلاغة الاستثناء المنقطع على خروجه عما هو معتاد ومألوف، وهو ما جعله يتسم بتفرد وإبداع وقوة جذب وأسر، وتقوم وظيفة المفاجأة في الاستثناء المنقطع على مباغته السامع بخلاف ما يتوقعه، فقد يُلقى المرسل كلاماً يدل على المدح ثم يعقبه بأداة استثناء، فيتوقع السامع أن يعقبه ذم، لكنه يتلقى مدحاً آخر، فيتفاجأ، ويخيب توقعه، ويشحذ ذهنه لمعرفة المراد، وإدراك أبعاد هذا الأسلوب بما فيه من تأكيد وتقوية وإثبات.

فالاستثناء المنقطع يوقع المتلقي في الإيهام، فحين يتوقع المتلقي إيراد أمر ما يتفاجأ بغيره، فيأتي الاستثناء لدفع ذلك التوهم، ولذلك أطلق عليه بعض البلاغيين تسمية الاستثناء الخداعي<sup>(48)</sup>، وإذا كان بعض البلاغيين يرى أن دلالاته تتركز على التأكيد والمبالغة، فإن الباحثة تلمح في هذا الأسلوب دلالات جمالية متعددة؛ لما يتسم به من طرافة وإثارة في النفس، ويبعث استحساناً وقبولاً لدى المتلقي، ولكونه يحمل في طياته دلالات خفية تحتاج إلى تيقظ وانتباه وإدراك.

وإذا كان النحاة والبلاغيون وبعض المفسرين قد تطرقوا إلى بعض دلالات الاستثناء المنقطع، وحصروها في دفع التوهم، وفي دلالة تأكيد المدح بما يشبه الذم، أو تأكيد المعنى بما يشبه ضده، فإن الباحثة ترى أن الاستثناء المنقطع في القرآن الكريم غني بدلالاته، حتى أنه يمكن للأسلوب الواحد منه أن يحمل أكثر من دلالة، ومن خلال استقراء مواضع الاستثناء المنقطع في القرآن الكريم، وربطها بالسياقات التي وردت فيها، توصلت الباحثة إلى الدلالات الآتية:

## 1. دفع التوهم

وهذه الدلالة حددها النحاة حين رأوا أن (إلا) في الاستثناء المنقطع بمعنى (لكن)، والمقصود بدفع التوهم أن أسلوب الاستثناء قد يوقع المتلقي في إيهام، فحين يتلفظ المتكلم بجملة تتضمن أداة الاستثناء (إلا) يتوهم السامع أنه سيستثني شيئاً ما متعلقاً بالمستثنى منه، لكنه يتفاجأ بمستثنى منقطع عن المستثنى منه، وهذه الدلالة نجدها عند العكبري بقوله: إثبات ما كان يحتمل نفيه، أي أن الشخص كان يتوهم عموم نفي الحكم، لكنه يتفاجأ بإثبات خاص بأداة الاستثناء (إلا)؛ لإثبات ما كان يتوهم أنه منفي.

ونجد هذه الدلالة في قوله تعالى: { وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ بِالَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِندَنَا زُلْفَىٰ إِلَّا مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَأُولَٰئِكَ لَهُمْ جِزَاءٌ الْوَسْطَىٰ الَّذِي كَانُوا يَعْمَلُونَ } [سبأ: 37]، إذ يرى بعض المفسرين أن الاستثناء (إلا من آمن..) منقطع، و(إلا) بمعنى (لكن) للاستدراك، وما بعدها كلام مستأنف<sup>(49)</sup>، والمراد: ولكن من آمن وعمل صالحاً فإن إيمانه وعمله يقربانه مني<sup>(50)</sup>، والآية توضح أن المشركين اغتروا بكثرة أموالهم وأولادهم، وادعوا أنها تقربهم إلى الله، وقالوا: لو لم يكن الله راضياً عنا لم يعطنا هذا، فقال الله تكذيباً لدعواهم: ( وما أموالكم... ) وكرر النافي في قوله: ( ولا أولادكم... ) وأثبت الجار تأكيداً للنفي في قوله ( بالتي )، فالنفي المؤكد هنا جاء لدحض ادعائهم، ثم استدرك بقوله: (إلا من آمن وعمل صالحاً) على تقدير: لكن من آمن وعمل صالحاً فأولئك لهم جزاء الضعف، "أي أولئك الذين يقربون زلفى، فيجزون جزاء الضعف على أعمالهم، لا على وفرة أموالهم وأولادهم، فالاستدراك ورد على جميع ما أفاده كلام المشركين من الدعوى الباطلة، والفخر الكاذب؛ لدفع توهم أن الأموال والأولاد لا تقرب إلى الله بحال، فإن من أموال المؤمنين صدقات ونفقات، ومن أولادهم أعوانا على البر ومجاهدين، وداعين لأبائهم بالمغفرة والرحمة"<sup>(51)</sup>.

ويرى بعض المفسرين في قوله تعالى: { وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا إِلَىٰ أَوْلِيَائِكُمْ مَعْرُوفًا } [سورة الأحزاب: 6] أن الاستثناء في قوله (إلا أن تفعلوا إلى أوليائكم معروفا) منقطع<sup>(52)</sup>، إذ يرون أن (إلا) بمعنى (لكن)؛ لأن ما بعد (إلا) ليس من جنس ما قبلها، فالأولياء ليسوا بأولي الأرحام، "فإن الأولوية التي أثبتت لأولي الأرحام أولوية خاصة، وهي أولوية الميراث، بدلالة السياق دون أولوية حسن المعاشرة وبذل المعروف، وهذا استدراك على ما قد يتوهم من قطع الانتفاع بأموال الأولياء عن أصحاب الولاية بالإخاء والخلف"<sup>(53)</sup>.

فهو استثناء منقطع بناء على أن المراد بما فيه الأولوية هو التوارث، فيكون الاستثناء من خلاف الجنس المدلول عليه بفحوى الكلام، كأنه قيل: لاتوارثوا غير أولي الأرحام، لكن فعلكم إلى أوليائكم من المؤمنين معروفا، وهو أن توصوا لمن أحببتم منهم بشيء، جائز، فيكون ذلك بالوصية لا بالميراث<sup>(54)</sup>. فالمراد بفعل المعروف التوصية؛ لأنه لاوصية لوأرث<sup>(55)</sup>.

وكذلك في قوله تعالى: { وَحَاجَهُ قَوْمُهُ قَالَ أَتُحَاجُّونِي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ } [الأنعام: 80]، حيث جعله بعض المفسرين ومنهم ابن عطية من الاستثناء المنقطع بمعنى لكن<sup>(56)</sup>، ويرى ابن عاشور أنه الأظهر، بقوله: "فإنه لما نفى أن يكون يخاف إضرارا لألهمهم، وكان ذلك قد يتوهم منه السامعون أنه لا يخاف شيئا، استدرك عليه بما دل عليه الاستثناء المنقطع، أي لكن أخاف مشيئة ربي شيئا مما أخاف فذلك أخافه، وفي هذا الاستدراك زيادة نكايه لقومه، إذ كان لا يخاف آلهمهم في حين أنه يخشى ربه المستحق للخشية إن كان قومه لا يعترفون برب غير آلهمهم"<sup>(57)</sup>.

ونجد هذه الدلالة أيضا في قوله تعالى: { لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ \* إِلَّا مَنْ تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ } [سورة الغاشية: 22-23]، فالاستثناء في قوله تعالى: (إلا من تولى وكفر) استثناء منقطع عند جمهور

المفسرين<sup>(58)</sup>، فإلا بمعنى الاستدراك، وجعل الزمخشري الانقطاع على معنى: لست بمسئول عنهم، ولكن من تولى وكفر منهم بعد التذكير فإن لله تعالى الولاية عليه والقهر، فيعذبه في نار جهنم<sup>(59)</sup>. والاستثناء هنا حمل دلالة دفع توهم عدم إمكانية السيطرة على المشركين والقدرة عليهم، فأثبت الاستثناء ما كان يحتمل نفيه.

## 2. المبالغة في تأكيد النفي

المبالغة أسلوب من أساليب العربية يؤتى بها لتفخيم المعنى، وإضفاء دلالات خاصة عليه، لتمكينه في نفس المتلقي، وهي ضرب من الإيجاز يختزن معاني كثيرة، ويمتلك طاقة إيحائية، تحدث الأثر المطلوب في المتلقي.

والقرآن الكريم زاخر بأسلوب المبالغة بطرق لغوية متعددة وفي سياقات متنوعة، حملت دلالات بلاغية.

ونلاحظ المبالغة في الاستثناء المنقطع حينما يؤتى به لتأكيد النفي، يقول ابن عاشور: "فإن العرب قد ينفون الفعل، ومرادهم نفي كماله، حتى قد يجمعون بين الشيء وإثباته، أو نفي ضده بهذا الاعتبار"<sup>(60)</sup>. فالمتلقي حينما يستمع للجمل المنفية ينتظر أن تستثني الآية نقيض المستثنى المنفي، لكن المستثنى يأتي على خلاف المتوقع مبالغة في تأكيد الجملة المنفية قبله.

ونجد دلالة المبالغة في تأكيد النفي في قوله تعالى: {وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ} [البقرة: 78] فقوله تعالى: (إلا أمانى) استثناء منقطع؛ لأن الأمانى ليست من جنس الكتاب، ولا مندرجة تحت مدلوله<sup>(61)</sup>. ولأن ما هم عليه من الأباطيل، أو سمعوه من الأكاذيب ليس من الكتاب<sup>(62)</sup>، فإلا هنا بمعنى (لكن)، أي لا يعلمون الكتاب، ولكن يتمنون أشياء لا تحصل لهم<sup>(63)</sup>.

وإذا كان بعض المفسرين يرى أن الأمانى المراد بها الأكاذيب أو القراءة فإن ابن عاشور لديه رأي آخر، إذ يقول: "وعندي أن الأمانى هي التمنيات، وذلك نهاية في وصفهم بالجهل المركب، أي هم يزعمون أنهم يعلمون الكتاب، وهم أميون لا يعلمونه، ولكنهم يدعون ذلك؛ لأنهم تمنوا أن يكونوا علماء، فلما لم ينالوا العلم ادعوه باطلا...، وكيفما كان المراد فالاستثناء منقطع؛ لأن واحدا من هاتاه المعاني ليس من علم الكتاب"<sup>(64)</sup>.

وقول ابن عاشور يؤكد أن دلالة الاستثناء المنقطع في الآية السابقة تتجلى في المبالغة في تأكيد نفي العلم عنهم وإثبات ما يشبه ضده، أي لأعلم لهم به إلا ما هم عليه من الأمانى التي يتمنونها.

ولو تأملنا هذا الأسلوب لوجدنا فيه انزياحا وصدمة للمتلقى، فالمتلقى يتوقع بعد جملة (لا يعلمون الكتاب إلا...) أن تأتي الجملة بإثبات جزء ولو يسير من العلم، لكن سبحانه يأتي بكلمة (أمانى) إغراقا ومبالغة في نفي العلم عنهم، فهذه الكلمة هي ما يستحقون في وصف بعدهم عن العلم وانغماسهم في ضلالاتهم، فليس لهم إلى العلم سبيل، يقول البقاعي: "ولما كان المراد سلب العلم عنهم رأسا أبرز الاستثناء مع كونه منقطعا في صورة المتصل فقال: (إلا أمانى) أي إن كانت الأمانى مما يصح وصفه بالعلم فهي لهم لا غيرها من جميع أنواعه"<sup>(65)</sup>.

وفي قوله تعالى: {مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ} [النساء: 157] يرى المفسرون أن الاستثناء في قوله: (اتباع الظن) منقطع؛ لأن اتباع الظن ليس من جنس العلم، أي ولكنهم يتبعون الظن<sup>(66)</sup>.

وفائدة الاستثناء هنا كفاءة الاستدراك، ويكون الكلام قد تضمن نفي العلم عنهم وإثبات ضده لهم، وهو الظن الذي لا يغني من العلم شيئا<sup>(67)</sup>.

ومما يندرج ضمن هذه الدلالة أيضا قوله تعالى: {قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ وَمَنْ يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَّزِدْ لَهُ فِيهَا حُسْنًا إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ شَكُورٌ} [الشورى: 23]. فالاستثناء في قوله: (إلا المودة في القربى) منقطع؛ لأن المودة لأجل القربة ليست من الجزاء على تبليغ الدعوة بالقرآن، ولكنها مما تقتضيه المروءة، فليس استثناءؤها من عموم الأجر المنفي استثناء حقيقيا، والمعنى لا أسألكم على التبليغ أجرا، ولكن أسألكم المودة لأجل القربى<sup>(68)</sup>، فنفي أن يكون يسألهم أجرا على الإطلاق.

وقد أشار البقاعي إلى دلالة هذا الاستثناء بقوله: "وعبر في المنقطع بأداة الاستثناء إغراقا في النفي بالإعلام بأنه لا يستثنى أجرا إلا هذه المودة، إن قدر أحد أنها تكون أجرا"<sup>(69)</sup>. وعلل ابن عاشور سؤالهم المودة بقوله: "وإنما سألتهم المودة؛ لأن معاملتهم إياه معاملة المودة معينة على نشر دعوة الإسلام، إذ تلين بتلك المعاملة شكيمتهم، فيتركون مقاومته، فيتمكن من تبليغ دعوة الإسلام على وجه أكمل، فصارت هذه المودة غرضا دينيا لانفع فيه لنفس النبي"<sup>(70)</sup>. فأكد الاستثناء على أن رسالة الرسول (ص) لنفع الناس، وليست لنفع نفسه.

وفي قوله تعالى: {قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِلَّا مَنْ شَاءَ أَنْ يَتَّخِذَ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا} [الفرقان: 57] نجد أن الاستثناء في قوله: (إلا من شاء) منقطع، والمعنى: لكن من شاء أن يتخذ إلى ربه سبيلا بإنفاقه ماله في سبيل الله فلينفق<sup>(71)</sup>.

يقول ابن عاشور: "الاستثناء تأكيد لنفي أن يكون يسألهم أجرا، لأنه استثناء من أحوال عامة، محذوف ما يدل عليهم لقصد التعميم، والاستثناء معيار العموم، فلذلك كثر في كلام العرب أن يجعل تأكيد الفعل في صورة الاستثناء، ويسمى تأكيد المدح بما يشبه الذم، وتأكيد الشيء بما يشبه ضده"<sup>(72)</sup>.

وفي قوله تعالى: {إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي مَقَامٍ أَمِينٍ (51) فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ (52) يَلْبَسُونَ مِنْ سُنْدُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ مُتْقَابِلِينَ (53) كَذَلِكَ وَرَوَّجْنَاهُمْ بِحُورٍ عِينٍ (54) يَدْعُونَ فِيهَا بِكُلِّ فَاكِهَةٍ آمِنِينَ (55) لَا يَذُقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَىٰ وَوَقَاهُمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ (56)} [الدخان]، نجد أن الاستثناء في قوله تعالى: (إلا الموتة الأولى) منقطع، أي: لكن الموتة الأولى، وذلك الاستدراك تأكيد للنفي<sup>(73)</sup>. فمعنى هذا الاستدراك: أي لا يذوقون فيها الموت ألبتة؛ لأنهم خالدون فيها، ثم قال: (إلا الموتة) على الاستثناء المنقطع، أي لكن الموتة الأولى قد ذاقوها في الدنيا<sup>(74)</sup>.

وللزمخشري رأي هنا جدير بالذكر، يقول: "فإن قلت كيف استثنيت الموتة الأولى المدقوقة قبل دخول الجنة من الموت المنفي ذوقه؟ قلت: أريد أن يقال لا يذوقون فيها الموت ألبتة، فوضع قوله: (إلا الموتة الأولى) موضع ذلك؛ لأن الموتة الماضية محال ذوقها في المستقبل، فهو من باب التعليق بالمحال، كأنه قيل: إن كانت الموتة الأولى يستقيم ذوقها في المستقبل، فإنهم يذوقونها في الجنة"<sup>(75)</sup>. وهذا يسمى عند علماء البيان نفي الشيء بدليله.

ويرى ابن عاشور أن هذا الاستثناء من تأكيد الشيء بما يشبه ضده لزيادة تحقيق انتفاء ذوق الموت في الجنة، فكأنه قيل لا يذوقون الموت ألبتة<sup>(76)</sup>. فالاستثناء هنا للمبالغة في تعميم النفي، وامتناع الموت<sup>(77)</sup>.

وفي هذه المبالغة في تعميم النفي تنبيهه على ما أنعم الله عليهم من الخلود السرمدى، وتذكير لهم بمفارقة الدنيا الفانية إلى الدار الباقية.

ونجد هذه الدلالة أيضا في قوله تعالى: {قُلْ إِنِّي لَا أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا (21) قُلْ إِنِّي لَنْ يُجِيرَنِي مِنَ اللَّهِ أَحَدٌ وَلَنْ أَجِدَ مِنْ دُونِهِ مُلْتَحَدًا (22) إِلَّا بَلَاغًا مِنَ اللَّهِ وَرِسَالَاتِهِ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا أَبَدًا (23)} [الجن]، فقوله تعالى: (إلا بلاغا من الله) استثناء منقطع من (ضرا ورشدا)، وليس متصلا؛ لأن الضر والرشد المعنيين في قوله:

(لأملك لكم ضرا ولا رشدا) هما الضر والرشد الواقعان في النفس بالإلحاء<sup>(78)</sup>، فالمعنى: إلا أن أبلغكم، أي لكن أبلغكم ما أرسلت به<sup>(79)</sup>.

ويؤكد الرازي انقطاع الاستثناء بقوله: " والمعنى : ولن أجد من دونه ملجأ إلا بلاغا، أي لاينجيني إلا أن أبلغ عن الله ما أرسلت به، وأقول هذا الاستثناء منقطع؛ لأنه تعالى لما لم يقل : ولن أجد ملتحدا، بل قال : {ولن أجد من دونه ملتحدا} والبلاغ من الله لا يكون داخلا تحت قوله من دونه ملتحدا؛ لأن البلاغ من الله لا يكون من دون الله، بل يكون بإعانتة وتوفيقه " <sup>(80)</sup> ويرى ابن عاشور أنه يجوز أن يكون مع ذلك استثناء من (ملتحدا) أي بتأويل (ملتحدا) بمعنى مخلص أو مأمّن، كما يرى أن هذا الاستثناء من أسلوب تأكيد الشيء بما يشبه الضد<sup>(81)</sup>، والمعنى: ليس لي مزية على الناس إلا أن الله خصني بإبلاغ رسالاته ودعوة الخلق إلى الله، وبهذا تقوم الحجة على الناس<sup>(82)</sup>. وترى الباحثة أن الغرض من الاستثناء المنقطع في الآية المبالغة في تأكيد النفي.

### 3. التهويل

أستعمل التهويل في القرآن الكريم لتعظيم الأمر المقصود، وإدخال الروع في قلوب السامعين، ونجد ذلك بارزا في تصوير مشاهد يوم القيامة ومشاهد عذاب الكافرين. فدلالة التهويل في الاستثناء المنقطع ارتبطت بالحديث عن جزاء الكافرين في الآخرة نحو قوله تعالى: {إِنَّ جَهَنَّمَ كَانَتْ مِرْصَادًا (21) لِلطَّاغِينَ مَابًا (22) لَا يَثْبِيْنَ فِيهَا أَحْقَابًا (23) لَا يَذُوقُونَ فِيهَا بَرْدًا وَلَا شَرَابًا (24) إِلَّا حَمِيمًا وَغَسَاقًا (25)} [النبأ] فقوله تعالى: (إلا حميما وغساقا) استثناء منقطع؛ لأن الحميم والغساق ليس من جنس البرد في شيء؛ إذ هو شديد الحر، ولأن الغساق ليس من جنس الشراب<sup>(83)</sup>، يقول الزمخشري: "والاستثناء منقطع، يعني لا يذوقون فيها بردا وروحا ينفس عنهم حر النار، ولا شرابا يسكن من عطشهم، ولكن يذوقون فيها حميما وغساقا"<sup>(84)</sup>.



ومثله قوله تعالى: {لَيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِنْ ضَرِيحٍ (6) لَا يُسْمِنُ وَلَا يُغْنِي مِنْ جُوعٍ (7)} [ الحاقة ] فقوله تعالى: {إلا من ضريح} استثناء منقطع؛ لأن الضريح نبت ذو شوك يسمى الشبرق في حال خضرته وطراوته، فإذا يبس سُيِّ الضريح، والإبل ترعاه طريا لا يابساً، والمعنى: أي يطعمون طعام إيلام وتعذيب، لا نفع فيه لهم، ولا يدفع عنهم ألماً<sup>(85)</sup>. ويرى الزمخشري أن "المعنى: أن لا طعام لهم أصلاً؛ لأن الضريح ليس بطعام للمهائم فضلاً عن الأنس؛ لأن الطعام ما أشبع وأسمن، وهو منهما بمعزل، كما تقول ليس لفلان ظل إلا الشمس، تريد نفي الظل على التوكيد"<sup>(86)</sup>.

ويرى أبو حيان أن قول الزمخشري يعني أن الاستثناء منقطع، إذ لم يندرج الكائن من الضريح تحت لفظة طعام، إذ ليس بطعام. كما يرى أن الاتصال ظاهر فيه وفي قوله: {وَلَا طَعَامٌ إِلَّا مِنْ غَسْلِينَ} [ الحاقة : 26 ] لأن الطعام هو ما يتطعمه الإنسان، وهذا فيه قدر مشترك بين المستلذ والمستكره<sup>(87)</sup>. وقد فُسر الغسلين بالصيد، ولم ترد الغسلين إلا في هذا الموضع في القرآن، وهو على أي حال ليس بطعام ولا شراب يذاق، ومن ثم فإني أرى أن الاستثناء في الآيتين السابقتين منقطع.

وقول أبي حيان هذا وغيره ممن رأوا أن الاستثناء هنا متصل يفتقر إلى مساندة الواقع، فلا يمكن بأي حال من الأحوال أن يدخل الضريح والغسلين ضمن الأكل والشراب، بل لا يمكن تخيل ذلك من قبل أي إنسان؛ لذلك أراه استثناء منقطعا من غير الجنس، ودلالة انقطاعه أظهر من دلالة اتصاله.

وإذا كان د. محمد العبد قد أورد هذه الآيات للدلالة على أن الاستثناء بعد النفي من الوسائل التركيبية التي تصنع المفارقة، إذ يرى أن في قوله تعالى: {لَيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِنْ ضَرِيحٍ} ما يصنع إيهاما بكون الضريح طعاما على وجه المفارقة التهكمية<sup>(88)</sup>، فإني أرى أن قول الزمخشري: إن المعنى: ليس لهم طعام أصلاً، يفضي إلى أن المبالغة في توكيد النفي هي الغرض البارز من هذا

الاستثناء، كما أن هذا الاستثناء حمل دلالة الإيهام بأن لهم طعاما غير مأوف، وكان عنصر المفاجأة بارزا حين بيّن نوعية هذا الطعام؛ ما يعني أن هذا الإيهام بقصد السخرية والتهكم والتحقير من شأن الكافرين، والملاحظ أن الاستثناء المنقطع قد حمل دلالات متعددة على النحو الآتي:

1. المبالغة في تأكيد النفي والإخبار بعمومه. وظهر ذلك في عموم الحكم الذي أُطلق في بدء الجملة، فهؤلاء المعذبون ليس لهم طعام أو شراب، وهذا الحكم الذي جاء على صيغة النفي حمل أيضا دلالة الإثبات أن لهم طعاما وشرابا غير مأوفين، لم يردا على بالهم إطلاقا، وهذا ما أكدته وأثبتته المستثنى بعد (إلا).
2. التهميل والتخويف من عاقبة الكافرين في الآخرة، ومن ثم الحذر من الانجرار وراءهم، وتحذير الكافرين من التماذي في طغيانهم وكفرهم.
3. الإيهام: فيإيراد هذه الحقائق بأسلوب الاستثناء توهم المتلقي بأن المستثنى يعد من جنس المستثنى منه، لكن الانقطاع يباغت المتلقي ويفاجئه، فيثير انتباهه، ويستثير حواسه، فتفزع هذه النتيجة غير المتوقعة.
4. النكاية بالكافرين والتنكيل بهم، بالكشف عن جزائهم في الآخرة بما لا يخطر لهم على بال.

#### 4- التهكم

ويقصد به الاستهزاء بالمخاطب، وهو مأخوذ من تهكمت البئر إذا تهدمت، ويُقصد به إخراج الكلام على ضد مقتضى الحال<sup>(89)</sup>، أي أن حقيقة الإخبار بشيء ظاهره مثلا الثبوت في ذلك الوصف، وفي الحقيقة منتفٍ<sup>(90)</sup>، فيلقي المرسل جملة ما، والمقصود عكس مقتضاها. ونلمس التهكم في كلام الله تعالى في حديثه عن الكافرين لتحقير شأنهم وازدراء أمرهم. ومن الاستثناء

المنقطع الذي حمل دلالة التهكم في القرآن الكريم قوله تعالى: { إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَظَلَمُوا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا (168) إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا (169) } [النساء]، فالاستثناء في قوله: (إلا طريق جهنم) منقطع؛ لأن عادة الله أن يطلق الهداية على الإرشاد لموافقة أوامره واجتناب نواهيه<sup>(91)</sup>.

فالهداية دلالة بلطف إلى ما يوصل إلى البغية، ولذلك اختصت بالخير، فلما كانت في الآية طريقا إلى جهنم دل ذلك على التهكم، يقول ابن عاشور: "والاستثناء فيه رائحة إطماع، ثم إذا سمع المستثنى تبين أنه من قبيل الإنذار، وفيه تهكم؛ لأنه استثنى من الطريق المعمول ليهديهم، وليس الإقحام بهم في طريق جهنم بهدي؛ لأن الهدى هو إرشاد الضال إلى المكان المحبوب"<sup>(92)</sup>.

ونجد هذه الدلالة أيضا في قوله تعالى: {قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ مَنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَىٰ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ (35)} [يونس] فقوله: (ألا أن يهدي) استثناء منقطع، أي لكنه يحتاج أن يهدي، فهو استثناء منقطع، كما تقول فلان لا يسمع غيره إلا أن يسمع، أي لكنه يحتاج أن يسمع<sup>(93)</sup>. فهو استثناء غرضه التهكم، والمراد بالهدى النقل من موضع إلى موضع، أي لا تهتدي إلى مكان إلا إذا نقلها الناس، ووضعوها في المكان الذي يريدونه لها<sup>(94)</sup>.

## 5- الاحتراز بتقييد الحكم

وتقصد به الباحثة أن الأسلوب يتضمن إصدار حكم عام قبل (إلا) ثم يُقيد هذا الحكم باستثناء أمر من غير جنس المستثنى لغرض التيسير على العباد وتخفيفا عنهم، وإظهار رحمة الله بهم، نحو قوله تعالى: {وَيَجْزِي الَّذِينَ أَحْسَنُوا بِالْحُسْنَىٰ (31) الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّمَمَ إِنَّ رَبَّكَ وَاسِعُ الْمُغْفِرَةِ} [النجم: 32] واستثناء (اللمم) استثناء منقطع؛ لأنه لم يدخل تحت ما قبله، وهو صغار الذنوب<sup>(95)</sup>، فهو ليس من كبائر الإثم ولا من الفواحش، بل من

صغائر الذنوب ومحقرات الأعمال، فالاستثناء بمعنى الاستدراك، فيكون منقطعاً باعتبار الاستثناء من غير الجنس؛ لأن ما بعد (إلا) ليس من جنس ما قبلها، يقول البقاعي: "ولما أفهم هذا التقييد أن من خالط مادون، فمادون كان مغفورا له، صرح به فقال: إلا، أي لكن اللمم معفو، فمن خالطه لا يخرج عن عداد من أحسن، فهو استثناء منقطع، ولعله وضع فيه (إلا) موضع (لكن) إشارة إلى أن الصغير يمكن أن يكون كبيرا باستثناءه، كما قال تعالى: {وتحسبونه هينا وهو عند الله عظيم} (96) .

ويرى ابن عاشور أن ما سُمِّي باللمم ضرب من المعاصي المحذر منها في الدين، فقد يظن الناس أن النهي عنها يلحقها بكبائر الإثم، فلذلك حق الاستدراك، وفائدة هذا الاستدراك عامة وخاصة، أما العامة فلكي لا يعامل المسلمون مرتكب شيء منها معاملة من يرتكب الكبائر. وأما الخاصة فرحمة بالمسلمين الذين قد يرتكبونها فلا يقل ارتكابها من نشاط طاعة المسلم، ولينصرف اهتمامه إلى تجنب الكبائر، فهذا استدراك بشارة لهم، وليس المعنى أن الله رخص إتيان اللمم (97). ونلاحظ في هاتين الفائدتين مدى رحمة الله بعباده.

ونجد هذه الدلالة أيضا في قوله تعالى: {وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ} [النساء: 22] فالاستثناء في هذه الآية منقطع؛ لأن النهي للمستقبل، و(ما سلف) ماض، فلا يكون من جنسه، فشرط المنقطع أنه لا يكون داخلا في الأول، بل يكون في حكم المستأنف، وتقدر (إلا) فيه ولكن، يقول أبو حيان: "الاستثناء في قوله (إلا ما قد سلف) منقطع، إذ لا يجمع الاستقبال الماضي، والمعنى: أنه لما حرم عليهم أن ينكحوا ما نكح آباؤهم دل على أن متعاطي ذلك بعد التحريم آثم، وتطرق الوهم إلى ما صدر منهم قبل النهي ما حكمه، فقيل: إلا ما قد سلف، أي لكن ما قد سلف فلم يكن يتعلق به النهي، فلا إثم فيه" (98)، ويؤكد الرازي هذا الرأي بقوله: "إن هذا استثناء منقطع؛ لأنه لا يجوز استثناء الماضي من المستقبل، والمعنى: لكن ما قد سلف فإن الله قد تجاوز عنه" (99). ومن ثم لا يدخل فيه الإثم؛ لأن الإسلام يجب ما قبله، فما مضى في الجاهلية فهو معفو عنه.

ويرى بعض المفسرين أنه إنما فعل ذلك؛ ليكون إخراجهم عن العادة الرديئة على سبيل التدرج<sup>(100)</sup>. أما ابن عاشور فيوضح الدلالة والقصد من هذا الاستثناء بقوله: "والظاهر أن قوله: (إلا ما قد سلف) قصد منه صحة ما سلف من ذلك في عهد الجاهلية، وتعذر تداركه الآن لموت الزوجين، ومن حيث إنه يترتب عليه ثبوت أنساب وحقوق وموارث، وبيان تصحيح أنساب الذين ولدوا من ذلك النكاح"<sup>(101)</sup>.

وقول ابن عاشور مستفاد من رأي ابن القيم الذي يرى أيضا أن الاستثناء منقطع؛ لأن المستثنى سابق زمان المستثنى منه، وأنه أفاد فائدة جليلة عظيمة، وهي أن ولد من نكح ما نكح أبوه قبل التحريم ثابت النسب، وليس ولد زنا<sup>(102)</sup>. أما الزمخشري فيقول في هذه الآية: "إن أمكنكم أن تنكحوا ما سلف فانكحوه، فلا يحل لكم غيره، وذلك غير ممكن، والغرض المبالغة في تحريمه وسد الطريق إلى إباحته"<sup>(103)</sup>.

وقد ربط الزمخشري في تقرير بلاغة هذا الأسلوب بأسلوب تأكيد المدح بما يشبه الذم، ومثّل له بيت النابغة الجعدي، إذ يرى أن هذا الأسلوب أفاد التأكيد من ناحية إثبات الشيء ببينة للمبالغة في التحريم. ويوافق الزركشي إذ يرى أن هذا الأسلوب أبرز الكلام في صورة المستحيل على طريق المبالغة، فيقول: "إن المعنى إن كان ما سلف في الزمن السالف يمكن رجوعه فمحلّه ثابت، لكن لا يمكن رجوعه أبداً، ولا يثبت حله أبداً، وهو أبلغ في النهي المجرد"<sup>(104)</sup>.

وترى الباحثة أن تأويل الزمخشري والزركشي ينطبق على المتلقي في الزمن الحاضر، ومتلقي النص القرآني في الزمن المتأخر يختلف عن متلقي النص في زمن الرسول صلى الله عليه وسلم، فالآية في زمن الرسول تُحمل على ظاهر التعبير القرآني، فالمخاطب خالي الذهن من هذا الحكم، وألقي عليه ابتداءً بالتحريم في واقع لم يكن يحرم نكاح زوجة الأب، ومن ثم فالظاهرة موجودة في المجتمع آنذاك، فحينما يسمع الناس هذا التحريم سيرد إلى ذهنهم مباشرة الحالات

الموجودة، وكيف سيتعاملون معها، لكن الله كان بهم رحيمًا فأخبرهم أن ما سلف معفو عنه. فالآية فرضت حكماً جديداً، وغيرت وضعاً كان يألفه الناس؛ لذلك أرى أن هذا الاستثناء ورد رحمة بالناس وتخفيفاً عنهم؛ لصعوبة معالجة ما نتج عن هذا الزواج من أولاد وميراث.

ومن ثم نجد أن دلالة تقييد الحكم بالاستثناء المنقطع بقوله: (إلا ما قد سلف) تتجه نحو تخفيف الحكم الصادر عن الله عز وجل رحمة بالناس، ورأفة بحالهم وحال أولادهم، وإعطائهم الفرصة لمعالجة هذا الوضع بالتدرج. ومثله قوله تعالى: {وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُوراً رَحِيماً} [النساء: 23] فقوله: (إلا ما قد سلف) استثناء منقطع؛ لأن النهي يتناول المستقبل. ويرى أبو السعود أنه لا سبيل إلى جعله متصلاً بقصد التأكيد والمبالغة؛ لأن قوله تعالى: (إن الله كان غفوراً رحيماً) تعليل لما أفاده الاستثناء، فيتحتم الانقطاع<sup>(105)</sup>. ويؤكد ذلك ابن عاشور إذ يرى أن قوله تعالى: (إن الله غفوراً رحيماً) يناسب أن يكون معنى (إلا ما قد سلف) تقرير ما عقده من ذلك في عهد الجاهلية، وعدم المؤاخذه به، فالمغفرة للتجاوز عن الاستمرار عليه، والرحمة لبيان سبب ذلك التجاوز<sup>(106)</sup>.

وإذا كان تقييد الحكم بالاستثناء المنقطع قد فهم منه التجاوز والمغفرة كما ورد في الآيتين السابقتين، فإنه في آيات أخرى قد يفهم منه التحريم، وذلك نحو قوله تعالى: قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهْلًا لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ... (145) فقوله: (ألا أن يكون ميتة...) استثناء منقطع، لأنه كون، وقبله عين<sup>(107)</sup>، وقد دفع هذا الاستثناء ما أوجبه العموم السابق في المستثنى منه، فقيد الحكم السابق الذي ينص على إباحة كل الطعام بتحريم أنواع معينة منه، وأتبع المستثنى بالإخبار عنه بأنه رِجْسٌ أَوْ فِسْقٌ؛ ما يؤكد انقطاع المستثنى عما قبله.

قد يفيد الاستثناء المنقطع إباحة أمر ما والانتفاع به دون أن يلحق المنتفع أي ضرر، وذلك كما في قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا} [النساء: 29] فالاستثناء في الآية منقطع لوجهين<sup>(108)</sup>:

أحدهما: أن التجارة لم تندرج في الأموال المأكولة بالباطل حتى تستثنى منه.

الثاني: أن الاستثناء إنما وقع على الكون، والكون معنى من المعاني، وليس مالا من الأموال.

فالاستثناء في قوله تعالى: {إلا أن تكون تجارة} استثناء منقطع؛ لأن التجارة ليست من أكل الأموال بالباطل، فالمعنى: لكن كون التجارة غير منهي عنها، وموقع المنقطع هنا بين جارٍ على الطريقة العربية، إذ ليس يلزم في الاستدراك شمول الكلام السابق للشيء المستدرك، ولا يفيد الاستدراك حصرا، ولذلك فهو مقتضى الحال. وخصّصت التجارة بالاستدراك؛ لأنها أشد أنواع أكل الأموال شهما بالباطل، إذ التبرعات كلها أكل أموال عن طيب نفس، فلأجل ما في التجارة من أخذ المتصدي لها مالا زائدا على قيمة ما بذله المشتري قد تشبه أكل المال بالباطل، فلذلك خصت بالاستدراك أو الاستثناء<sup>(109)</sup>. ويشير ابن القيم إلى أن الاستثناء هنا منقطع تضمن نفي الأكل بالباطل، وإباحة الأكل بالتجارة الحق<sup>(110)</sup>.

وحكمة إباحة أكل المال الزائد فيها أن عليها مدار رواج السلع الحاجية والتحسينية، ولولا تصدي التجار وجلهم السلع، لما وجد صاحب الحاجة ما يسد حاجته عند الاحتياج<sup>(111)</sup>.

ومن الآيات التي تندرج ضمن هذه الدلالة قوله تعالى: { لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعاً عَلِيماً } [النساء: 48] فالاستثناء في قوله: (إلا من ظلم)

استثناء منقطع، أي لكن من ظلم فله أن يجهر بالسوء، ويدعو على من ظلمه<sup>(112)</sup>، ويرى ابن عاشور أن الله رخص للمظلوم الجهر بالقول السيء؛ ليشفي غضبه، حتى لا يثوب إلى السيف أو إلى البطش باليد، ففي هذا الإذن توسعة على من لا يمسك نفسه عند لحاق الظلم به، والمقصود من هذا هو الاحتراس في حكم (لا يحب الله الجهر بالسوء من القول)، وقد دلت الآية على الإذن للمظلوم في جميع أنواع الجهر بالسوء من القول، وهو مخصوص بما لا يتجاوز حد التظلم فيما بينه وبين ظالمه، ومن ذلك الدعاء على الظالم جهراً؛ لأن الدعاء عليه إعلان بظلمه، وإحاطته على عدل الله، فهذا الاستثناء مفيد لإباحة الجهر بالسوء من القول من جانب المظلوم في جانب ظالمه<sup>(113)</sup>.

وكذلك في قوله تعالى: {عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ وَلَكِنْ لَا تُوعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا} [البقرة: 23] فالاستثناء في قوله: (إلا أن تقولوا قولاً معروفاً) منقطع، لأن الانقطاع أظهر من الاتصال، فالمعنى لا تواعدوهن بالمستهجن، ولكن واعدوهن بقول معروف لا يُستحيا منه<sup>(114)</sup>، فدل الاستثناء على إباحة التعريض في الكلام بين الرجل والمرأة.

## 7- التكريم والتشريف

يؤدي الاستثناء المنقطع دلالة التكريم والتشريف، وإبراز تميز المؤمنين عن الكافرين عن طريق أسلوب المفارقة بين المؤمنين والكافرين، وتعد المفارقة إحدى الإمكانيات الأسلوبية التي تظهر في الخطاب القرآني بأساليب مختلفة كالاستثناء المنقطع، إذ تنعقد بنية الدلالة في هذا الأسلوب على علاقة التضاد والتقابل بين المستثنى والمستثنى منه، فيجمع بين المتناقضات والمتناقضات؛ ليستحضر مقارنة بين المؤمنين والكافرين، ويبرز التباين والاختلاف بينهما؛ لإبراز رفعة مقام المؤمنين وتشريفهم والإعلاء من شأنهم. وذلك نحو قوله تعالى: {إِنَّكُمْ لَنَدَائِقُ الْعَذَابِ الْأَلِيمِ (38) وَمَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ (39) إِلَّا عِبَادَ اللَّهِ الْمُخْلَصِينَ (40)} [الصافات]، فالاستثناء في



قوله تعالى: ( إلا عباد الله المخلصين ) منقطع بمعنى ( ولكن عباد الله )<sup>(115)</sup>، أي إنكم أيها المجرمون ذائقو العذاب، لكن عباد الله المخلصين لا يدوقون العذاب<sup>(116)</sup>.

وهذا الاستدراك تعقيب على قوله تعالى: "إنكم لذائقو العذاب الأليم"، فإن حال عباد الله المخلصين تام الضدية لحال المعذبين. فالاستثناء منقطع؛ لأن ما قبله وعيد، وهم لم يدخلوا في هذا الوعيد. وتأتي هذه الآيات في سياق إنكار المشركين للبعث، فتوعدهم الله بالعذاب الأليم جزاء سوء أعمالهم، ثم استثنى عباده المخلصين.

فالانقطاع واقع من جهتين : اختلاف الجنس، فعباد الله الذين وصفهم بالمخلصين لا يدخلون في جنس ذائقي العذاب، ومن جهة اختلاف الجزاء. يقول أبو حيان: "(إلا عباد الله) استثناء منقطع، لما ذكر شيئا من أحوال الكفار وعذابهم، ذكر شيئا من أحوال المؤمنين ونعيمهم، و(المخلصين) صفة مدح؛ لأن كونهم عباد الله يلزم منه أن يكونوا مخلصين"<sup>(117)</sup>. فهذه المفارقة أبرزت أن الجزاء من جنس العمل.

وتكرر هذا الاستثناء في أكثر من آية وفي السورة نفسها، وحمل هذا التكرار دلالة التأكيد، وحث المتلقي على الفوز بهذه المكانة التي استحقها أولئك المؤمنون، ونجد ذلك في قوله تعالى: {وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا فِيهِمْ مُنْذِرِينَ (72) فَأَنْظَرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُنْذَرِينَ (73) إِلَّا عِبَادَ اللَّهِ الْمُخْلِصِينَ (74)} [الصافات]. فالاستثناء في قوله تعالى: (إلا عباد الله المخلصين) استثناء منقطع لإخبار جملة المستثنى عن عذاب أحيط بالكافرين المنذرين، ما يعني أن عباد الله المخلصين ليسوا من جنس المنذرين، فنجد أن هذا الاستثناء أبرز المفارقة بين عباد الله المخلصين الذين استحقوا المكانة الرفيعة في الجنة، والكفار الذين استحقوا العذاب.

وفي قوله تعالى: {وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَنَّةِ نَسْبًا وَلَقَدْ عَلِمَتِ الْجِنَّةُ إِنَّهُمْ مَحْضُرُونَ، سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ، إِلَّا عِبَادَ اللَّهِ الْمُخْلِصِينَ} [الصافات: 160] نجد أن الاستثناء

المنقطع يدل على أن المؤمنين الذين أنكروا ادعاءات المشركين، ولم ينجروا وراء عظم قولهم على الله، استحقوا النجاة من العذاب.

ونجد المفارقة أيضا في قوله تعالى: {بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا يُكَذِّبُونَ (22) وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُوعُونَ (23) فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ (24) إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ (25)}

[الانشقاق]. يقول ابن عاشور في الاستثناء (إلا الذين آمنوا): "وقيل إنه استثناء منقطع من ضمير (فبشرهم) فهو داخل في التبشير المستعمل في التهمك زيادة في إدخال الحزن عليهم، فحرف (إلا) بمنزلة (لكن) والاستدراك فيه لمجرد المضادة، لادفع توهم إرادة ضد ذلك"<sup>(118)</sup>. فالاستثناء أبرز المفارقة بين حال الكافرين الذين بشروا بالعذاب الأليم وحال الذين آمنوا حقا، وقدموا في دنياهم الأعمال الصالحة، فاستحقوا اجرا غير مقطوع.

ومن الآيات التي يفيد فيها الاستثناء المنقطع دلالة التكريم والتشريف أيضا قوله تعالى: {يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ (88) إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ (89)}

[الشعراء]. فقوله تعالى: (إلا من أتى الله بقلب سليم) استثناء منقطع من غير الجنس؛ لأن سلامة القلب ليست من جنس المال والبنين، أي: لكن من أتى الله بقلب سليم تنفعه سلامة قلبه<sup>(119)</sup>، فهذا الاستثناء أخبرنا بعموم الأول، أي ما قبل (إلا) فالعبرة يوم القيامة بالإيمان والعمل الصالح لأكثرة المال والبنين، فاستثنى الله أصحاب القلوب السليمة، تكريما وتشريفا لهم، وليحث المخاطب على التنافس؛ كي يكون من أصحاب هذه القلوب السليمة؛ لينال هذه المنزلة.

ونجد هذه الدلالة أيضا في قوله تعالى: {وَمَا كُنْتَ تَرْجُو أَنْ يُلْقَى إِلَيْكَ الْكِتَابُ إِلَّا رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ ظَاهِرًا لِلْكَافِرِينَ} [القصص: 86] يقول الزمخشري: "ويجوز أن تكون (إلا) بمعنى (لكن) للاستدراك، ولكن لرحمة من ربك ألقى إليك"<sup>(120)</sup>.

ويرى ابن عاشور أن "الاستثناء في (إلا رحمة) من ربك استثناء منقطع؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يخامر نفسه رجاء أن يبعثه الله بكتاب من عنده، بل كان ذلك مجرد رحمة من الله

تعالى به واصطفاء له<sup>(121)</sup>، فالاستثناء المنقطع حمل دلالة تكريم الله سبحانه وتعالى لرسوله عليه الصلاة والسلام، فأكرمه برحمة لم يكن ينتظرها، أو يتعلق رجاؤه بها.

ويندرج ضمن هذه الدلالة قوله تعالى: {جَنَّاتٍ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدَ الرَّحْمَنُ عِبَادَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًا، لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلَّا سَلَامًا وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا} [مريم: 59-63]. فقوله تعالى: (إلا سلاما) استثناء منقطع، لأنه استثناء من غير جنس الأول (اللغو) بمعنى لكن، أي لا يسمعون فيها إلا قولاً يسلمون فيه من العيب والنقيصة، أو تسليم الملائكة عليهم، أو تسليم بعضهم على بعض<sup>(122)</sup>.

وهذا الاستثناء المنقطع يعده ابن عاشور من تأكيد المعنى بما يشبه ضده، أي: لكن يسمعون سلاما، قال تعالى: تحيتهم فيها سلام<sup>(123)</sup>. ورأي أن مدار دلالة الاستثناء المنقطع هنا بيان المزية والفضل والشرف للمؤمنين وإعلاء مكانة عباد الرحمن.

ومثله قوله تعالى: {لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْتِيَمًا (25) إِلَّا قِيلاً سَلَامًا سَلَامًا (26)} [الواقعة] فقوله تعالى: (قيلاً سلاماً) استثناء منقطع؛ لأنه لم يندرج في اللغو، ولا التأثيم.

## 8- التعريض

ويقصد به التلويح بالشيء، والتعريض في الكلام بما يفهم به السامع مراده من غير تصريح<sup>(124)</sup>، أي أنه الإيماء والعدول عن صريح القول. وذلك بأن تعدل الكلام عن جهته، فيكون أجود له، وأشد إثارة لفتنة سامعه<sup>(125)</sup>.

وقد حمل الاستثناء المنقطع دلالة التعريض في قوله تعالى: {قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَاءُ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدَهُ إِلَّا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ

لَكَ وَمَا أَمَلِكُ لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ رَبَّنَا عَلَيْنِكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنْتَبْنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ} [المتحنة: 4].  
فالاستثناء في قوله تعالى: (إلا قول إبراهيم) منقطع؛ بمعنى (لكن)، إذ ليس هذا القول من جنس قولهم: (إنا برآء منكم) فإن قول إبراهيم لأبيه لأستغفرن لك رفق بأبيه، وهو يغير التبرؤ، فكان الاستثناء في معنى الاستدراك عن قوله: (إذ قالوا لقومهم إنا برآء منكم) (الشامل لمقالة إبراهيم معهم؛ لاختلاف جنس القولين، حيث اختلاف جنس المستثنى والمستثنى منه موجب اعتبار المستثنى منقطعاً<sup>(126)</sup>). ويرى ابن عاشور أن فائدة الاستدراك هنا التعريض بخطأ حاطب بن أبي بلتعة، أي إن كنتم معتذرين، فليكن عذرکم في مواصلة أعداء الله بأن تودوا لهم مغفرة كفرهم باستدعاء سبب المغفرة، وهو أن يهديهم الله إلى الدين الحق كما قال إبراهيم لأبيه لأستغفرن لك، ولا يكون ذلك بمصانعة لا يفهمون منها أنهم منكم بمحل المودة والعناية، فيزدادوا تعنتاً في كفرهم<sup>(127)</sup>.

ونجد دلالة التعريض في قوله تعالى: {يَا مُوسَى لَا تَخَفْ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ} (10)  
إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًا بَعْدَ سُوءٍ فَإِنِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ} [النمل: 11] إذ يرى بعض المفسرين أن الاستثناء في قوله: (إلا من ظلم) منقطع، أي لكن من ظلم، والذي دعاهم إلى اعتبار الاستثناء منقطعاً هو أن الحكم المثبت للمستثنى ليس نقيض حكم المستثنى منه، فنقيض انتفاء الخوف هو الخوف، ولذلك جعلوا ما صدق (من ظلم) رسولاً من الرسل ظلم بما فرط منه من صغائر ليشمل موسى، إذ هو واحد منهم<sup>(128)</sup>. فالاستثناء المنقطع هنا حمل دلالة التعريض بما وقع من موسى عليه السلام بوكزه القبطي، ففضى عليه، وهو من التعريضات اللطيفة التي تهدف إلى تسكين خاطر موسى وتبشيريه بأن الله قد غفر له ما كان فرط فيه، وسماه ظلماً كما قال موسى: {رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي} [القصص: 16].

تناول هذا البحث دلالات الاستثناء المنقطع في القرآن مسلطاً الضوء على آراء النحاة والبلاغيين في هذا الأسلوب، هادفاً إلى الإجابة عن أسئلة مركزية متعلقة به وبدلالاته، وتوصل البحث إلى النتائج الآتية:

1. يعد الاستثناء المنقطع من الأساليب البليغة المؤثرة التي تعمل على تمكين الكلام وتقديره في الذهن.

2. القرآن الكريم زاخر بأساليب الاستثناء المنقطع، لكنه لم ينل عناية كافية من قبل النحاة والبلاغيين لإبراز دلالاته وجمالياته؛ لانشغالهم بالخلاف الذي دار حوله، وبتكلف التقدير والتأويل، ولاكتفائهم بدلالة الاستدراك لدفع التوهم دون تأمل السياق الذي وردت فيه التراكيب المختلفة. ولم يهتم البلاغيون به كثيراً؛ لأن الجرجاني لم يتناوله في نظرية النظم التي كانت أساساً لدراسة التراكيب، وفهم دلالتها، فبحث بعضهم دلالة تراكيب بعينها تحت عنوان تأكيد المدح بما يشبه الذم.

3. الاستثناء المنقطع أسلوب مستقل بذاته، وتتجلى قوته وتأثيره في استعمال أداة الاستثناء (إلا)؛ لذا ليس بالضرورة تأويل (إلا) فيه بـ(لكن)؛ لأن هذا التأويل ينطبق على المتصل أيضاً، ويذهب جمالية استعمال (إلا) في البناء السطحي للتركيب؛ لذا ترى الباحثة أنه يمكننا التوسع في استعمال (إلا) بأن يأتي بعدها المفرد والجملة أيضاً، وبذلك لانحتاج إلى تأويل (إلا) بـ(لكن)، كما ترى الباحثة أنه لا ينبغي رد الاستثناء المنقطع إلى المتصل؛ لأنه بذلك يفقد جماله ودلالاته.

4. ترى الباحثة أن القدماء قصروا الاستثناء المنقطع على دلالات محددة، والمتأمل في أساليبه في القرآن الكريم يكتشف ثراء دلالاته، فقد توصلت الباحثة إلى دلالات جديدة

لهذا الأسلوب لها أثر فعال في إضفاء دلالات جمالية على المعنى، وفي تحقيق أغراض القرآن الكريم ومقاصده.

5. جماليات الاستثناء المنقطع لا تقتصر على دلالات بعينها، وعلى إقامة التآلف والانسجام بين المتناقضات أو ما يشبه الضد فحسب، بل تظهر جمالياته أيضا في جذب المتلقي للتفاعل مع هذا الأسلوب وفهم دلالاته وأبعاده.

### الهوامش والإحالات:

- (1) محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ: 14 / 115.
- (2) الفيومي والحموي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية، بيروت، د.ط، د.ت: 1 / 85.
- (3) محمد الخضري، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، تح: تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية، ط2، 2005م: 1 / 450.
- (4) يعيش بن علي بن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، مكتبة المتنبي، القاهرة، د.ط، د.ت: 2 / 75.
- (5) محمد بن عبد الله بن مالك، شرح التسهيل، تح: محمد عبد القادر عطا، طارق فتحي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001م: 2 / 188.
- (6) إبراهيم بن موسى الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تح: عياد بن عيد الثبيتي، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث، مكة المكرمة، ط1، 2007: 3 / 343.
- (7) عبد الرحمن بن كمال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبدالعال سالم مكرم، عالم الكتب، بيروت، ط1، 2001 م: 2 / 253.
- (8) عبدالله بن جمال الدين بن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، د.ط، د.ت: 2 / 229.
- (9) محمد بن عبد الله بن مالك، شرح الكافية الشافية، تح: علي معوض، عادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م: 1 / 315.
- (10) شهاب الدين القرافي، الاستغناء في الاستثناء، تح: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1986: ص 269.
- (11) المصدر نفسه: ص 296.

- (12) محمد الأمين بن محمد الشنقيطي، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، دار الفكر، بيروت، د.ط، 1995م: 3/ 467، 468.
- (13) شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب المعروف بابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، تح: هشام عبد العزيز عطا، عادل عبدالحميد، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط1، 1996م: 3/ 578.
- (14) المصدر نفسه: 3/ 575.
- (15) محمد عبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة، د.ط، د.ت: 337/1، 361.
- (16) أبو بكر محمد بن السري بن السراج، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1988م: 1/ 291.
- (17) القرافي، الاستغناء في الاستثناء: 178.
- (18) محمد بن علي الصبان، حاشية الصبان على شرح الشيخ الأشموني، تح: محمد بن الجميل، مكتبة الصفا، بيروت، ط1، 2002م: 1/ 208.
- (19) عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، د.ت: 2/ 325.
- (20) القرافي، الاستغناء في الاستثناء: 364.
- (21) محمد بن الحسن الرضي، شرح الرضي على الكافية، تح: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، بيروت، ط1، 2000م: 2/ 83. الصبان، حاشية الصبان: 1/ 208.
- (22) المصدر نفسه: 2/ 229.
- (23) السيوطي، همع الهوامع: 3/ 249، 250.
- (24) برهان الدين الزركشي، البرهان في معاني القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، بيروت، ط1، د.ت: 4/ 238. السيوطي، همع الهوامع: 2/ 271.
- (25) يحيى بن زياد الفراء، معاني القرآن، تح: أحمد يوسف نجاتي وآخرين، دار الكتب المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، د.ط، د.ت: 1/ 89.
- (26) ابن القيم، بدائع الفوائد: 3/ 577.
- (27) المصدر نفسه: 3/ 577.
- (28) علي بن مؤمن بن محمد المعروف بابن عصفور، شرح المقرب، تح: علي محمد فاخر، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، ط1، 1994م: 2/ 924.
- (29) مصطفى الغلايبي، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، بيروت، ط28، 1993م: 3/ 127، 128.
- (30) المرجع نفسه: 3/ 128.

- (31) محمد بن جرير الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، تح: أحمد محمد شاکر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1420هـ-2000م: 2/ 264.
- (32) عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ط3، 1974م: 2/ 318,319.
- (33) الغلابي، جامع الدروس العربية: 3 / 137.
- (34) عبدالله بن محمد المعتز بالله، البديع، تح: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، ط1، 1990م: 157.
- (35) الحسن ابن رشيق، العمدة في محاسن الشعر وأدابه، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط5، 1981م: 2/ 48.
- (36) يحيى بن حمزة بن العلوي، الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، د.ت: 3/ 136.
- (37) الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، تح: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، ط3، 1993م: 6/ 74، 75.
- (38) المصدر نفسه 6/ 76.
- (39) المصدر نفسه 6/ 76.
- (40) ابن أبي الأصبع المصري، تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر، تح: حفي شرف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، د.ط، 1995: 333، 334.
- (41) عبد الرحمن بن كمال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، د.ط، د.ت: 3/ 266.
- (42) المصدر نفسه: 3/ 266.
- (43) المصدر نفسه: 3/ 266.
- (44) محمد بن محمد تنوخي، الأقصى القريب في علم البيان، مطبعة السعادة، بيروت، ط1، 1327هـ: 74.
- (45) محمد الطاهر ابن عاشور، التحرير والتنوير، دار سحنون، تونس، د.ط، 1997م: 10 / 270.
- (46) عبد الله العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، دار الفكر، دمشق، ط1، 1995م: 1/ 307.
- (47) د. عبد السلام المسدي، الأسلوبية والأسلوب، الدار العربية للكتاب، تونس، ط3، 1982م: 103.
- (48) سعد الدين التفتازاني، المطول في شرح تلخيص مفتاح العلوم، تح: عبد الحميد هنداي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1428هـ - 2007م: 4/ 300.
- (49) محمد بن يوسف أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، تح: دقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، د.ط، 1420هـ: 8 / 554، 555.



- (50) أحمد بن عبد الرحمن بن مضاء اللخمي القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تح: سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، د.ط، 2003م: 14/ 306.
- (51) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 22 / 217.
- (52) عبد الله العكبري، التبيان في إعراب القرآن، تح: علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، د.ط، د.ت: 2 / 1052، التحرير والتنوير: 21/ 272.
- (53) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 21 / 272.
- (54) الألوسي، روح المعاني، تح: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، بيروت، 1415هـ: 11/ 151.
- (55) محمود الزمخشري، الكشاف، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ط، 1407هـ: 3 / 524.
- (56) ابن حيان، البحر المحيط: 4 / 569. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 7 / 29.
- (57) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 7 / 328.. 329.
- (58) القرطبي، جامع البيان في تأويل القرآن: 24 / 391. الألوسي، روح المعاني: 15 / 330. ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30 / 380.
- (59) الزمخشري، الكشاف: 4 / 745.
- (60) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 9 / 295.
- (61) أبو حيان، البحر المحيط: 1 / 444.
- (62) الألوسي، روح المعاني: 1 / 302.
- (63) محمد الحسن بن مسعود البغوي، معالم التنزيل، تح: محمد عبدالله النمر، عثمان جمعة، دار طيبة، القاهرة، ط4، 1997م: 1 / 115.
- (64) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 1 / 575.
- (65) إبراهيم البقاعي، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، تح: عبد الرزاق المهدي، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، 1995م: 1 / 77.
- (66) الزمخشري، الكشاف: 1 / 587. أبو حيان، البحر المحيط 4 / 127.
- (67) ابن القيم، بدائع الفوائد: 3 / 573.
- (68) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 25 / 83.
- (69) البقاعي، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: 6 / 24.
- (70) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 25 / 83.
- (71) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 13 / 62.
- (72) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 19 / 58.

- (73) المصدر نفسه: 23 / 119.
- (74) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 16 / 154.
- (75) الزمخشري، الكشاف: 4 / 283.
- (76) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 25 / 319.
- (77) عبد الله بن عمر البيضاوي، تفسير البيضاوي، دار الفكر، بيروت، د.ط، د.ت: 5 / 165.
- (78) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 29 / 244.
- (79) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 19 / 26.
- (80) فخر الدين الرازي، تفسير الفخر الرازي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م: 30 / 145، 146.
- (81) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 29 / 244.
- (82) عبد الرحمن السعدي، تبصير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، تح: عبد الرحمن اللويحق، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 2000م: 891.
- (83) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30 / 38.
- (84) الزمخشري، الكشاف: 4 / 178.
- (85) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30 / 219.
- (86) الزمخشري، الكشاف: 4 / 743.
- (87) أبو حيان، البحر المحيط: 10 / 463.
- (88) محمد العبد، المفارقة القرآنية دراسة في بنية الدلالة، دار الفكر العربي، ط1، 1994م: 129، 130.
- (89) الزركشي، البرهان في علوم القرآن: 2 / 231.
- (90) أبو حيان، البحر المحيط: 6 / 362.
- (91) القرافي، الاستغناء في الاستثناء: 374.
- (92) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 6 / 48.
- (93) أبو حيان، البحر المحيط: 6 / 56، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 8 / 342.
- (94) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 11 / 163.
- (95) أبو حيان، البحر المحيط: 10 / 20.
- (96) البقاعي، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: 7 / 328.

- (97) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 27 / 121، 122.
- (98) أبو حيان، البحر المحيط: 3 / 575.
- (99) الرازي، تفسير الفخر الرازي: 10 / 21.
- (100) عمر بن علي بن عادل، الباب في علوم الكتاب (تفسير ابن عادل)، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، 1998م: 1 / 1421.
- (101) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 4 / 293.
- (102) ابن القيم، بدائع الفوائد: 2 / 568.
- (103) الزمخشري، الكشاف: 1 / 493.
- (104) الزركشي، البرهان في علوم القرآن: 3 / 47.
- (105) أبو السعود، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، دار إحياء التراث العربي، بيروت: 2 / 62.
- (106) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 4 / 301.
- (107) أبو حيان، البحر المحيط: 4 / 673.
- (108) المصدر نفسه: 3 / 610.
- (109) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 5 / 23.
- (110) ابن القيم، بدائع الفوائد: 3 / 580.
- (111) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 5 / 24.
- (112) الرازي، تفسير الفخر الرازي: 11 / 73. البغوي، معالم التنزيل: 2 / 304.
- (113) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 6 / 6، 7.
- (114) الألوسي، روح المعاني: 1 / 544.
- (115) الزمخشري، الكشاف: 4 / 42. أبو حيان، البحر المحيط: 9 / 100.
- (116) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 15 / 76.
- (117) أبو حيان، البحر المحيط: 9 / 100.
- (118) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30 / 235.
- (119) الرازي، تفسير الفخر الرازي: 24 / 130. تفسير البيضاوي: 4 / 244. أبو حيان، البحر المحيط: 7 / 18.
- (120) الزمخشري، الكشاف: 3 / 437.

- (121) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 20 / 194.
- (122) الزمخشري، الكشاف: 3 / 227. البيضاوي، تفسير البيضاوي: 4 / 24.
- (123) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 16 / 137.
- (124) البغوي، معالم التنزيل: 1 / 282.
- (125) الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن: 15 / 217.
- (126) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 28 / 145.
- (127) المصدر نفسه: 28 / 145، 146.
- (128) الزمخشري، الكشاف: 3 / 351. الرازي، مفاتيح الغيب: 2 / 158. أبو حيان، البحر المحيط: 7 / 42.

